

مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول
مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية

[c.e.d.e.a.o]

Nomique des etats de l afrique de l ouestOcommission ec

الدكتور محمد سعيد العمور
أستاذ مادة الاقتصاد الإسلامي
بالجامعة الإسلامية بالنيجر

(طبعة تمهيدية)

ملخص للبحث

يتناول هذا البحث مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي، أسبابه، ومظاهره، ووسائل علاجه في مجموعة من الدول الإفريقية تنضوي تحت مجموعة (سي. دي. أو) [c.e.d.e.a.o] Commission économique des états de l'Afrique de l'ouest الواقعة في غرب القارة الإفريقية وتتميز هذه الدول والتي يفوق تعداد سكانها 250 مليون نسمة بعدة خصائص منها :

- (1) أن جُلها يصنف كدول ضمن حزام الفقر العالمي والذي ترى الدوائر الدولية أنه يدور بدوران المناطق المدارية (جغرافيا) حول العالم. ويطلقون عليه حزام الفقر الدولي.
- (2) أن من بين هذه الدول دولتين وهما (الكاميرون، ونيجيريا) مصنفتان دولياً كأسوأ دولتين إدارياً، ودولتين تتناوبان على مكانة أفقر دولة في العالم حسب تصنيف برنامج التنمية العالمي، وهما النيجر وتشاد..
- (3) أن هذه الدول ذات إمكانيات طبيعية هائلة، فمائها وفير، أنهاراً وأمطاراً، وثرواتها الطبيعية هائلة بترولاً، وحديداً، ومنجنيزاً ويورانيوماً ... إلخ.
- (4) أنها تعتبر من أكثر مناطق العالم نمواً سكانياً وأبطئها نمواً اقتصادياً.
- (5) أنها دول تتعرض باستمرار للكوارث الطبيعية كالتصحر في شمالها (مالي، تشاد، النيجر) والفيضانات في جنوبها (نيجيريا وغانا وبنين).

في ثلاثة مباحث حاولت تقصي أسباب انتشار مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي في هذه الدول، وختمت البحث باستبيان أجرته على طلاب كلية الشريعة في الجامعة وهم طلاب من ستة عشرة دولة إفريقية من هذه الدول المعنية بالبحث. بلغ عدد المشاركين فيه 140 طالباً، وكانت نتائجه مؤكدة للتشخيص الذي خلصت إليه من خلال استعراض مظاهر وآثار الفساد في النشاط الاقتصادي في تلك الدول.

ملخص البحث / اللغة الانجليزي

CONCISE ABSTRACT OF THE THESIS

This project consists of the problems arising from the economical activities: such as: their types ,their obvious influences and the process of refraining from them.

Certainly ,I divide it into three (3) major categories:

Category 1: I talk about those which cause it and also about the types of economical deterioration.

Category 2: I specify it taking about their disadvantage's role in the society.

Category 3: I suggested some momentous annalysies that will help in refraing from this phenomenon and regaining back the economics to it'palpable standard way with any of the phenomenon problems.

ملخص البحث باللغة الفرنسية

RESUME

Cette recherche regorge le probleme de la delincance dans les activites economiques: ces aspects, ces traces et la maniere d'en finir avec.

Pour cela je l'ai subdivise en trois parties:

Premiere partie: les causes et aspects de la delincance economique.

Deuxieme partie:les traces negatives de la delincance economique dans la societe.

Troisieme partie:les solutions qui peuvent aider a en finir d avec ce phenomene et faire revenir l'economie a son etat naturel depourvu de tout phenomene parmi les phenomenes de la delincance.

المقدمة :

إن الكتابة تحت هذا العنوان، تستدعي أن نمهد لها بمقدمة، نحاول من خلالها إظهار الإمكانيات الهائلة، التي حباها الله سبحانه وتعالى لهذه الدول، فأقل ما يقال عنها من قبل علماء الثروة، أنها مستودع للثروات الطبيعية. ومن أشهر محاصيلها الزراعية، الدخن، الذرة، الفول السوداني، الموز، الياقوت، الكاكاو، وزيت النخيل، والأخشاب الصلبة، القطن، وغيرها من المنتجات الزراعية بالإضافة إلى ثروات حيوانية كبيرة، كالأبقار، والإبل، والأغنام، والطيور الداجنة، وغير الداجنة.

أما الثروة المعدنية فأهم عناصرها: البترول، اليورانيوم، القصدير، الحديد، النحاس، الذهب، الألماس وغيرها من المعادن.

أما ثرواتها الغابية، فتتمثل في الغابات الكثيفة، وخاصة في جنوب المنطقة حيث يمر خط الاستواء، والتي يكاد الماشي داخلها يمسك مصباحاً مضيئاً ليهتدي به من شدة ظلامها!. وتتميز هذه الغابات بأنها خضراء طول العام، وتشمل على عدة أنواع من الأشجار منها: أشجار أكاجو (IAcajou)، وأشجار بيته (le bete)، وأشجار سامبا (le samba)، وأشجار تاك (le teck)، وأشجار أفوديري (lavodire)، وأشجار ماكوري (le makore)، وأشجار إيروك (liroko) ومن هذه الأشجار ينتج أجود أنواع الأخشاب التي تستخدم في الصناعة.

أما الأنهار (الماء العذب)، فإن في هذه الدول مجموعة من الأنهار، أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول وكمية الماء المتدفقة، وكذلك نهر السنغال، والمصنف سادساً بين أنهار العالم، بالإضافة إلى كثير من الأنهار الأقل شأنًا وفروعها. ففي ساحل العاج مثلاً والتي تعتبر من الدول ذات الأنهار الكثيرة، حيث تعبرها أربعة أنهار رئيسية من شطرها الشمالي إلى شطرها الجنوبي، وهي: نهر كافالي (le cavally)، وطوله 700 كم وينتهي في مدينة (تابو tabou). ونهر بندامي

(le bandama) وطوله 1050 كم وينتهي في مدينة لاهو الكبرى (Grand lahou).
 و نهر كوني (le comoe) وطوله 1160 كم وينتهي في مدينة (أبو سو aboisso).
 و نهر سسندارا (le sassandar) طوله 650 كم ويتفرع إلي فرعين فرع ينتهي في
 مدينة كور هوغو (korhogo) والآخر إلي مدينة بونديالي (boundiali). وإلي جانب
 تلكم الأنهار، فإن هناك نهران ينبعان من الدولة نفسها وهما نهرا باؤلي (baoule)،
 و باغوي (bagoe)، ويتجهان إلي جمهورية مالي¹.

كما تتميز هذه المنطقة بساحل بحري طويل، يمتد من الحدود الموريتانية شمالاً
 حتى سواحل الكونغو جنوباً، مشكلاً الانبعاث الأفريقي الشهير، ويتجاوز هذا الساحل
 الآلاف من الكيلو مترات طولاً، ويعتبر من أكثر مناطق العالم صلاحية لممارسة الصيد
 البحري، حتى أن دولاً مرموقة في هذا المضمار كاليابان ، ودول السوق الأوربية
 المشتركة، تتنافس وتتسابق على إستئجار هذه السواحل لاستخراج الثروة السمكية منها.
 وأما التربة فلا تكاد تخلو المنطقة من أي نوع من أنواع التربة، فمن التربة الطينية
 السوداء الناتجة من طمي الأنهار إلى التربة الرملية الناعمة المشكلة للسواقي والكثبان
 الرملية والتربة البحرية، وغيرها من أنواع التربة المعروفة لذوي الاختصاص.

ورغم هذه الثروات الهائلة، والتي يضاف إليها الثروة الأهم وهي توفر الأيدي
 العاملة الرخيصة، إلا أن هذه الدول تصنف على أنها من أكثر دول العالم فقراً، " إن
 السبع دول الأولى فقراً في العالم وهي " تشاد، غينيا، مالي، النيجر، غامبيا، فولتا العليا،
 غينيا بيساو " ² من دول غرب إفريقيا.

ولا يعتبر الفساد في النشاط الاقتصادي هو السبب الوحيد للأزمة الاقتصادية
 التي تعاني منها هذه الدول. وإنما هناك أسباب أخرى يجدر بنا أن نذكرها. ونجملها
 في الآتي:

1- عوامل مناخية: حيث تتباين الظروف المناخية تبايناً كبيراً من دولة لأخرى، وأحياناً في الدولة الواحدة. فشمال نيجيريا يصنف من ضمن المناطق المدارية قليلة الأمطار بينما جنوبها يعتبر من أكثر مناطق العالم أمطاراً، وهذا يعني أن شمالها يعاني من التصحر، وجنوبها يعاني من الفيضانات. كما أن دولاً مثل دول الساحل والصحراء وهي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا) من أكثر الدول قسوة مناخياً، فتتشد الحرارة في النهار حتى تصل إلى منتصف الأربعينيات وربما زادت عن ذلك في بعض الأيام، بينما تنخفض في الليل إلى الصفر أو مادونه في بعض المناطق الصحراوية منها. وهي دول غير شاطئية، فلا موانئ بحرية لها، وإنما تعتمد على موانئ ما جاورها من دول.

2- تفشي ظاهرة النكبات الطبيعية: ونعني بها الفيضانات المستمرة التي تهلك الزراعة في بعض المناطق، وتهدم البيوت، وتخرّب البنية التحتية كالطرق والمصارف المائية، وأعمدة الكهرباء والهاتف، وما يصاحبها من نقل للتربة.. إلخ.

3- ظاهرة الكسل لدى المواطنين عموماً. حيث إن الثقافة الشعبية كثيراً ما تفضل النشاط التجاري على الزراعة، وهي أكثر أوجه النشاط الاقتصادي قابلية للنجاح. فقد تمر بمحاذاة نهر يجري فيه الماء طوال العام ولا تجد زراعة ذات بال على ضفتيه³.

4- تعدد الأعراق واللغات. ويؤدي هذا إلى أن قبائل كاملة تضع أيديها على مناطق واسعة، ولا تسمح لغيرها من القبائل بمشاركتها في الاستفادة مما تنتجه هذه الأراضي وكثيراً ما تبقى هذه الأراضي بوراً دون استثمار. ونوضح ذلك ببيان للوضع الديمغرافي لدولة كوت ديفوار مثلاً والتي كانت درة دول غرب إفريقيا من حيث الازدهار، وأصبحت هذا العام 2002 م منقسمة بين الحكومة المسيطرة على مساحة 30 % من جنوب البلاد وثلاث مجموعات منشقة ترجع في أصلها إلى قبائل غير جنوبية.

وخاصة أن دولة كوت ديفوا تتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية هي.

1- مجموعة القبائل الساحلية، ومنها قبيلة أدياكي (Adiake) و أنسي (Ainsi) وبوركفوي (Broto mande).

2- مجموعة القبائل الغابية وتشمل جماعات : - جماعة برتوماندي الجنوبية (proto mande) وجماعة أكان (proto akan).

3- مجموعة قبائل سافان وتشمل جماعتين : - جماعة برتو سنفو (proto senoufo) - جماعة برتوكولنكو (proto koulanko).

• وأما الفرقة الثانية : فهي تمثل هذه المجموعات :

1- مجموعة قبائل ماندي الشمالية التي تتكون من قبيلة بمباري ومالنكي (Malinke) وجولا (DIOLA) ويستحسن أن نشير إلى أن جميع هذه القبائل الثلاثة في أصلها عبارة عن جماعة واحدة بيد أنها أخذت هذه المسميات بعد حروب قبلية ووقائع تاريخية.

2- مجموعة قبائل قلتانك (Les Migrations Voltaique) وهذه المجموعة تضم عدة قبائل منها : سنفو، ودغونبا.

3- مجموعة قبائل كرو (krou) وتشمل قبائل غيري وبتي وغودي وغيرها.

4- مجموعة أكان: وتضم قبائل أتبي وبولي و أبوري و أنبي وغيرها.

5- مجموعة قبائل البحيرات الساحلية : وتتكون من قبائل منها قبيلة إيبيري (EBRIE) و ألدجان (ALLDIAN) وأخرى (AHZI) وغيرها⁴ . وكل قبيلة من هذه القبائل لها لغتها الخاصة، ولها مناطق نفوذها، وحقولها ومراعيها رغم وجود قانون يمنع التقسيم الجغرافي على أساس العرق ويضمن المساواة لجميع أبناء الدولة الواحدة إلا أن الواقع يقول غير هذا.

- 5- النقص في رأس المال الانتاجي. والاعتماد على الطرق التقليدية في ممارسة النشاط الزراعي والصناعي، حيث يكون الاعتماد شبه كلي على القوى البشرية، وكذلك في طرائق تخزين الفائض من الانتاج الزراعي، فإنها طرق بدائية تقوم على تخزين المنتوجات الزراعية كالدخن والذرة في صوامع طينية تقليدية.
- 6- التخلف في تنمية الموارد الطبيعية. حيث يقتصر النشاط الاقتصادي على عملية الاستخراج والبيع دون التخطيط لاستكشاف غير المعروف من هذه الموارد أو تصنيع الموجود وتحويله إلى سلع، مما يوفر فرص العمل والمال.
- 7- النسبة العالية للامية، وقلة الخبرة الفنية.
- 8- التخلف في مركز المرأة الاجتماعي وقلة مساهمتها في النشاط الاقتصادي

5

وقد جعلت البحث في توطئة ومقدمة و أربعة مباحث. خصص المبحث الأول لذكر أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي . وبينت في المبحث الثاني مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي. وجليت في المبحث الثالث أهم نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي . أما المبحث الرابع فضمنته الحلول والمقترحات للتخلص من هذه المظاهر. وفي الخاتمة أوجزت ما تضمنه البحث.

وسائل البحث:

استخدمت عدة وسائل لتحقيق الهدف المنشود وهو الوقوف على أسباب ومظاهر الفساد الاقتصادي في مجموعة [c.e.d.e.a.o]. وللوصول إلى الهدف استخدمت بعض المصادر والمراجع الأصلية التي تمت إلى الموضوع بصلة. وكذلك ترجمة بعض الأخبار والتحليلات الواردة في الصحافة اليومية أو الدوريات التي وقعت تحت يدي

باللغة الفرنسية والانجليزية. وخبراتي المكتسبة خلال سبع سنوات من العمل والمشاركة الفعالة في كثير من مناشط الحياة العلمية في بعض هذه الدول، بالإضافة إلى استبيان أجرته على طلاب كلية الشريعة، من خلال أخذ عينة مكونة من عشرة طلاب من كل دولة من هذه الدول.

حدود البحث :

يختص البحث بدول منظمة مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية. [c.e.d.e.a.o] [commission economique des etats de l afrique de l ouest] مع التركيز أكثر على الدول التالية (نيجيريا، النيجر، ساحل العاج، بوركينا، تشاد، مالي).

توطئة :

التعريف بدول مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية.

1- (غينيا كوناكري) : من دول غرب إفريقيا، مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا استقلت في 28 - 09 - 1958 م، نسبة المسلمين فيها تصل إلى 95 %.

2- (غينيا الإستوائية) : من دول غرب إفريقيا، استعمرتها أسبانيا، لغتها الرسمية الأسبانية نالت استقلالها 1960م تقع على الساحل الغربي لإفريقيا، تحدها من الجنوب والشرق الجابون، ومن الشمال الكاميرون وخليج غينيا والمحيط الاطلنطي من الغرب. تتكون من شريط ساحلي ومجموعة من الجزر أكبرها جزيرة فرناندو. ومناخها استوائي وأهم قبائل سكانها البوبي (Bubi) وهم سكان جزيرة فرناندو و الفانج (البانتو) ⁶.

3- **(النيجر) :** مستعمرة فرنسية سابقاً، وهي إحدى الدول الإسلامية بغرب إفريقيا، وتبلغ مساحتها مليون ومائتان وسبعة وستون كيلو متر. وعدد سكانها تسع ملايين وأربعمائة وخمس وستون ألف نسمة⁷. أعلن بأنها جمهورية في 18/12/1958 م، واستقلت عن فرنسا عام 3/8/1960 ميلادية، ولغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولغاتها المحلية كثيرة منها (الهوسا، والزرما، والفلاني، والطوارقية، والعربية، وغيرها...) ⁸. ونظام الحكم فيها نظام جمهوري يقوم أساساً على وجود برلمان منتخب بالاقتراع المباشر من قبل مواطني هذه الدول.

4- **(نيجيريا) :** مستعمرة انجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الانجليزية، و أهم لغاتها المحلية الهوسا حيث يتكلم بها أكثر من ثلاثين مليوناً من السكان، تليها لغة اليوربا، والايبو، والفلاتية، وهي أكبر دول هذه المجموعة مساحة وسكاناً، يمتد ساحلها نيف وألف كم وتقع أراضيها في حوض نهر النيجر وفرعه بنوى، يمثل المسلمون حوالي 45% كما تزعم الدوائر الحكومية. استقلت عن بريطانيا عام 1960 م⁹. وأهم مدنها العاصمة أبوجا والميناء ليجوس وكانو وكادونا.

5- **(ساحل العاج) :** دولة كوت ديفوار هي إحدى دول غرب إفريقيا، مستعمرة فرنسية سابقة، لغتها الرسمية الفرنسية، يحدها من الشرق غانا، ومن الغرب ليبيريا وغينيا، ومن الشمال مالي و بوركينافاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي ¹⁰. مساحتها : (333.346 كم) حصلت على استقلالها من دولة فرنسا بتاريخ (7 / أغسطس عام 1960 م) أول رئيس لها في عهد الاستقلال هو (هوفيت بوانيه) Felix Houphouet Boigny. تقع كوت ديفوار بين الخطي (430 و 1030 من خط العرض الشمالي ¹¹).

6- **(الكاميرون) مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (ياوندي) تحدها تشاد في الشمال**

والشرق وفي الغرب نيجيريا ومن الشرق أفريقيا الوسطى ومن الجنوب الجابون وغينيا الاستوائية، ولغاتها الرسمية الفرنسية والانجليزية بالإضافة إلى العديد من اللغات المحلية التي منها اللغة العربية. وأرضها مغطاة بالغابات وبحشائش السافانا¹². ويتكون سكان الكامبيرون من حوالي مائة قبيلة زنجية، وبعض القبائل البربرية والحامية والعربية. وأشهر قبائلهم الفولان والكاتوما والماندورا والماسة والكانوري، وغالبية السكان من المزارعين وأهم المنتجات الذرة والموز والكاسافا والأرز والقطن والبن والكافور، وأهم ثروات البلاد الحيوانات بأنواعها أبقار وأغنام وماعز. بالإضافة إلى القصدير والبوكسيت والذهب وبعض المعادن الأخرى¹³.

7- (سيراليون) مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام 1961 م، لغتها الرسمية الانجليزية يحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق والشمال غينيا ومن الجنوب الشرقي والشرق ليبيريا، عاصمتها و مينائها (فريتاون) وأهم مدنها (كويديو، وبو، وكينما) مناخها مداري رطب، أبرز قبائلها الماندي والتمني والماندنغ والفولان والصوصو ويانونكا وفاي، وأهم مظاهر النشاط الاقتصادي بسيراليون الزراعة ومن أهم محاصيلها الأرز، والذرة، والكافور، والزنجيل، والفول السوداني، والأخشاب النادرة، ويمتهن السكان كذلك صيد الأسماك، وأهم خاماتها المعدنية الماس والذهب واللؤلؤ والبوكسيت والحديد¹⁴.

8- (ليبيريا) : مستعمرة بريطانية سابقة، استقلت عام 1846 م، لغتها الرسمية الانجليزية، وهي أقدم الدول في غرب إفريقيا، أنشأها الأوروبيون كدولة تخص الرقيق المحرر، تحدها من الشمال غينيا، ومن الغرب سيراليون، ومن الشرق والشمال الشرقي كوتديفوار ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها منروفيا

ومن أشهر مدنها (جرنغيل، وبل، وجبارنجا، أبرز قبائلها الماندنج ومندي والسونكي والسود المحررين ومن الولايات المتحدة حيث يشكلون 5% من تعداد السكان وتتركز في أيديهم السلطة والثروة، وهي بلد زراعي، منتج للذرة وال فول السوداني والأرز والكاكاو وحبوب الكولا والمطاط وجوز الهند، ومن معادنها الذهب والماس، والحديد¹⁵.

9- **(بوركيينا فاسو)** مستعمرة فرنسية سابقة، عاصمتها (واقادوجو) دولة داخلية، لا شواطئ لها، تحدها مالي من الشمال والغرب، وساحل العاج وغانا وتوجو من الجنوب وبنين من الجنوب الشرقي، وتقع جمهورية النيجر في شمالها الشرقي. مناخها مداري ممطر صيفا، جاف شتاء وتغطي حشائش السافانا والشجيرات مساحة كبيرة من أرضها¹⁶. وأشهر قبائل بوركيينا فاسو الموسي ويشكلون نصف السكان تقريبا ثم الماندنج ومنهم الديولا والسامو والتنجا ومن سكان بوركيينا أيضا الهوسا والطوارق والفولاني¹⁷. ويعمل البوركيني في الزراعة والرعي، وأهم محاصيلهم الزراعية الأرز والذرة والفول السوداني والقطن والسمسم والحبوب (الدخن) وثروتها الحيوانية تفيض عن حاجاتها المحلية وتصدر إلى الخارج منها. وتتميز بوركيينا بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة والمتفانية في العمل قياسا بدول الجوار.

10- **(غانا)** مستعمرة انجليزية سابقاً، لغتها الرسمية الانجليزية، من أوائل الدول التي استقلت عن بريطانيا. تحدها من الشرق التوجو ومن الغرب ساحل العاج ومن الشمال بوركيينا فاسو ومن الجنوب المحيط الأطلسي، عاصمتها (أكرا) وأشهر مدنها (كوماسي، وتيما) مناخها استوائي في جنوب البلاد، مداري في شمالها لأن الدولة تشكل مستطيل في الانبعاج الأفريقي الذي يمر في طرفه

الجنوبي خط الإستواء. أشهر قبائل غانا (الفانتي، والأشانتي والموسي والأيوى والأكان والكوماسي والمامبروسي والفولان والهوسا. وتعتبر غانا من أهم الدول الزراعية في غرب القارة الافريقية وأبرز محاصيلها الكاكاو وزيت النخيل والمطاط والبن والدخن والفول السوداني والنيام¹⁸.

11-(التوجو) مستعمرة تداول عليها الاحتلال الألماني، ثم الفرنسي والانجليزي، انتهى الأمر بضم الجزء الذي تحت الاستعمار البريطاني إلى غانا عام 1957م، وبقي الجزء المستعمر فرنسيا تحت وصاية فرنسا حتى استقلت عام 1960 م لغة الدولة الرسمية الفرنسية، وهي دولة صغيرة المساحة قليلة السكان، وجل سكانها من الوافدين من الدول المجاورة. يحدها من الشمال بوركينا فاسو، ومن الجنوب المحيط الاطلانطي ومن الشرق بنين ومن الغرب غانا. عاصمتها (لومي). مناخها متنوع بين المداري الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفا وفصل الشتاء جاف. وأهم قبائل سكانها اليوربا والايوي والوتاشي والمينا والهوسا والزرما. وتعتمد توجو على تجارة النقل بعد أن أصبحت لومي من أهم الموانئ في غرب افريقيا وبها زراعة جيدة كزراعة الدخن والنيام والفول السوداني¹⁹.

12-(بنين) مستعمرة فرنسية سابقاً، لغتها الرسمية الفرنسية، استقلت عام 1960م تحدها من الشرق نيجيريا ومن الغرب التوجو ومن الجنوب المحيط الاطلنطي ومن الشمال بوركينا فاسو و النيجر. عاصمتها (بورتونوفو) وأهم مدنها مينائها (كوتونو) وأشهر قبائل سكانها الفون، والأدجا، واليوربا و الهوسا والباؤول والدندي والفولان. مناخها يشبه مناخ التوجو وغانا فهو متنوع بين المداري

الجاف في الشمال، والمداري الممطر في الوسط والاستوائي غزير المطر في الجنوب، أمطارها صيفا وفصل الشتاء فيها جاف . أهم غلاتها الزراعية الذرة وزيت النخيل والكاسافا وفيها غابات كثيفة وثروة خشبية تصدر إلى الخارج. وفي شمالها يمارس السكان مهنة الرعي وتربية الماشية، وفي جنوبها وخصوصا (كوتونو) يمتن السكان مهنة الخدمات حيث إن ميناء (كوتونو) رئة الاستيراد والتصدير لعديد من الدول الداخلية التي لا شواطئ لها كالنيجر ومالي وتشاد وبوركينا.

13- **(السنغال)** مستعمرة فرنسية سابقا، استقلت عام 1960م، إحدى أكبر الدول الإفريقية في غرب إفريقيا، عاصمتها داكار، تحدها من الشمال موريتانيا ومن الجنوب ليبيريا وغينيا ومن الشرق مالي و الغرب المحيط الاطلنطي وجامبيا. أهم قبائلها الالف والموسى والبولار والفلان، وبها نهر السنغال وهو أحد أهم الأنهار دائمة الجريان في غرب إفريقيا، وتشتهر السنغال بثرواتها الطبيعية المتعددة منها الفول السوداني والدخن والقطن والذرة، بها بعض مناجم الحديد. مناخها مداري ممطر صيفا جاف شتاء، وبها ثروة حيوانية تصدر منها إلى الخارج، وتتميز شواطئها بغزارة محصولها من صيد الأسماك.

14- **(تشاد)** مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام 1960م، تحدها من الشمال ليبيا والجزائر، ومن الجنوب إفريقيا الوسطى ولها حدود مشتركة حول بحيرة تشاد مع كل من النيجر ونيجيريا وتحدها من الغرب مالي، ومن الشرق السودان، لغتها الرسمية الفرنسية، وأشهر محاصيلها الزراعية، الدخن والذرة وأشهر ثرواتها الطبيعية البترول. وهي دولة داخلية لا شواطئ لها، تعتمد في صادراتها على الكاميرون جنوبا وليبيا شمالا. مساحتها كبيرة، ومناخها مداري

في الجنوب، صحراوي متطرف في الشمال. أمطارها في الصيف في جنوب البلاد، وتتعرض صحرائها الشمالية لبعض الأمطار في الشتاء أحياناً.

15- (مالي) مستعمرة فرنسية سابقة، استقلت عام 1960م ، تعتبر من أهم دول غرب إفريقيا، ومن أكبرها مساحة، تحدها من الشمال الجزائر، ومن الغرب موريتانيا، ومن الشرق تشاد وإفريقيا الوسطى، ومن الجنوب بوركينا فاسو والنيجر. لغتها الرسمية الفرنسية، وأهم محاصيلها الزراعية القطن، والدخن، والذرة، وأكبر ثرواتها تكمن الحديد والذهب، والصيد النهري، مناخها مداري، جاف شتاء ممطر صيفاً، تشكل الصحراء مساحة واسعة من أراضيها، وهي دولة داخلية لا شواطئ لها وهذا من أكبر عوائق التنمية الاقتصادية في تلك الدولة، أشهر قبائلها السنغاي، والطوارق، الموسي، والولف والعرب.

16- (جامبيا) مستعمرة انجليزية سابقة، تحدها السنغال من الشمال والجنوب والشرق، ويحدها المحيط الاطلنطي من الغرب. لغتها الرسمية الانجليزية، وهي جيب صغير أنشأته بريطانيا في خاصرة السنغال، كما هو الحال بين لبنان وسوريا، فهي - أي جامبيا - امتداد طبيعي واجتماعي للسنغال، وأشهر قبائلها الولف والموسى والبولار والفلان، من أشهر محاصيلها الزراعية الفول السوداني، ومن أهم ثرواتها الصيد البحري.

!!!

المبحث الأول

أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي

1) انتشار مظاهر التخلف :

ويمكن أن نقسم هذه المظاهر إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ) التخلف في التعليم.

إن معظم هذه الدول تصنف ضمن قائمة أكثر دول العالم انتشاراً للامية، حيث تزيد نسبة الأمية الحقيقية في بعض بلدانها عن 80 % من تعداد السكان. ففي ساحل العاج يبلغ نسبة متعلميها 42 ، 4 % من مجموع السكان²⁰.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول بذلت جهوداً لابأس بها في سبيل معالجة ظاهرة الأمية (مثل نيجيريا) إلا أن نسبة الزيادة السكانية المرتفعة جداً لم تساعد الحكومة على تصحيح الوضع القائم. وتعود أسباب التخلف في مجال التعليم إلى عدة أسباب هي :

1- تأخر استقلال هذه الدول حيث إن جلها استقلت في أوائل الستينات، لكن الذين تولوا الحكم في تلك الفترة هم ممن كونهم المستعمر، وجلهم تلميذ نجيب لمستعمر فاشي. فعلى سبيل المثال (الجزائر) رغم أنها استقلت في نفس الفترة التي استقلت فيها مالي والنيجر والتشاد وبوركينا. وكل هذه الدول كانت مستعمرات فرنسية، إلا أن الفرق

بين استقلال الجزائر، واستقلال هذه الدول أن الجزائر هي التي اختارت قادة ثورتها، وهي التي أرغمت فرنسا على الخروج، وهي التي وضعت النظام السياسي والاقتصادي التي تريد. بينما هذه الدول التي ذكرتها سابقاً فإن فرنسا هي التي قررت الخروج منها بعد أن تحولت عالية على ميزانية الجمهورية الفرنسية المنهكة والخارجة من الحرب العالمية الثانية مئخنة الجراح، حتى أن بعض هذه الدول طلبت من فرنسا أن تأخر خروجها عاماً آخر كي تتمكن من تكوين طاقم إداري يدير الدولة بعد خروج الإدارة الفرنسية!.

2- بطى البرامج الانمائية في مجال التعليم، حيث إن كثيراً من هذه الدول افتتحت التعليم في السلك الجامعي فيها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. وجلها مازالت ذات جامعة وطنية واحدة (النيجر، بوركينا، تشاد، مالي، جامبيا، غينيا، وغيرها عدا نيجيريا وغانا وساحل العاج). وهذا يعني أن دولة مثل النيجر تعداد سكانها يفوق الأحد عشر مليوناً بها جامعة واحدة هي جامعة (البروفيسير عبد المؤمن) تستوعب سنوياً أقل من ألفي طالب. ومجموع طلابها هذا العام 2002 / 2003 م مايقارب سبعة آلاف طالب فقط.

3- الثقافة الشعبية والتي تفضل مشاركة الأولاد وخاصة البنات في الانتاج الزراعي والحيواني على انفاق عشرين سنة في التعليم، وبعد ذلك يواجه مشكلة التوظيف، فإن حلت مشكلة التوظيف لم يسلم من مشكلة المرتب الحكومي المتدني²¹.

(ب) التخلف في التنظيم الإداري.

وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية، والذي يدعمه التنوع اللغوي والقبلي، الذي يؤدي إلى ولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة. حتى عبر أحد الزملاء عن التنوع في بلده فقال " نحن لا نتفق إلا في أمرين الإسلام واللغة الفرنسية " وهذا يؤدي إلى تعقيد الجوانب الإدارية، حيث إن كل مسئول إداري يسارع لمساعدة من هو من بني جلدته (قبيلته ولغته) ولكي تتضح هذه الفكرة فإن دولة مثل

نيجيريا فيها حوالي ثلاثين مليوناً من قبيلة الهوسا، وخمسة وعشرون مليوناً من قبيلة اليوربا، وعشرون مليوناً من قبيلة الايبو، و عشرة ملايين من قبيل الفلاتة. ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

(ج) التخلف في التنظيم السياسي.

أولاً: النظام السياسي المتبع في معظم هذه الدول هو النظام الليبرالي، ولا توجد جمهورية فدرالية شبيهة بالنظام الجمهوري الأمريكي سوى جمهورية نيجيريا الفيدرالية، وأما بقية الدول فهي ذات نظام جمهوري على الطريقة الفرنسية. والذي يقوم على أساس الدولة ذات الرأسيين (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء) وعلنا رغم من إجراء كثير من الانتخابات إلا أنه وبعد أربعين سنة من الاستقلال تفتقر الانتخابات إلى النزاهة حتى منتصف التسعينات. وقد حدث تغيير كبير ومثير في نهاية التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، حيث وقع تغيير ديمقراطي شهد له الجميع بالنزاهة في كل من السنغال، والنيجر ومالي، وبنين، بينما مازالت الأنظمة الشمولية تشمل دولاً أخرى (كبور كينا فاسو و غينيا، والتوجو)، وسببت نتائج الانتخابات مشاكل كبيرة في دول مثل ساحل العاج. ويعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الفساد الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا الحصر أنشأ الرئيس الافواري - نسبة إلى كوت ديفوار - الراحل (هوفيت بوانييه). (كنيسة سيدة السلام) التي بناها من ميزانية الدولة، و افتتحها البابا بولس الثاني 1990 م. وكانت تكلفة بنائها حوالي ثلاثمائة مليون دولار، واشترك في بنائها ما يربو على 2000 عامل وحرفي. وتكلفة صيانتها السنوية تتجاوز المليون ونصف المليون دولار 22. في بلد يعاني كثير من مواطنيه من البطالة والفقر والعوز، وخاصة في الشمال ذو الأغلبية المسلمة. وإن أمثلة الفساد المتسببة عن العامل السياسي أكثر من أن تحصى، وخاصة في بلدان افريقيا الغربية حيث تكاد

تكون الدولة ومواطنيها في خدمة الرئيس وحاشيته على عكس ما ينبغي ويفترض - أي الرئيس وحاشيته في خدمة الشعب.

ثانياً : تقاعس الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

إن عدم مراقبة تطبيق النظم واللوائح، يؤدي إلى الترهل الإداري، والبيروقراطية المعرقة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، كما يساعد على تفشي كافة المظاهر المسيئة والمخالفة أصلاً للقانون كالرشوة والمحسوبية.

ثالثاً : عدم تمكين ذوي الخبرة من تقلد مناصب صنع القرار، وإقصاء كل من يقف في وجه التيار الانتهازي والمستفيد من الوضع الاقتصادي القائم.

وخير مثال على ما سبق ما وقع في جمهورية غينيا " عام 1998 م حيث استدعى الرئيس الغيني (لانسانا كونتي) وزير الاقتصاد السابق في دولة ساحل العاج (السيد سيديا توري) وهو مواطن غيني في الأصل اكتسب الجنسية العاجية وارتقى في سلم الدولة حتى عين وزيراً للاقتصاد نظراً لجده ومثابرتة وقدراته الاقتصادية، وطلب منه أن يوجد حلول جذرية للمشكل الاقتصادي في بلده الأصلي غينيا ، وبدأ الوزير في العمل فاكتشف أن هناك موظفين متوفين مازالت تصرف رواتبهم، بل ومنهم من جأته ترقية بالترقي، وهناك آخرون ثبت مغادرتهم الدولة منذ أمد غير قريب ومازالت مرتباتهم تصرف. واكتشف كثير من مظاهر الغش والتزوير التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة لسنوات خلت دون مبرر قانوني أو أخلاقي²³. وقد تكالبت مراكز القوة في الدولة على الوزير المستقدم لانقاذ البلاد والعباد من الأوضاع الاقتصادية المزرية، فعزل من منصبه تحت ذريعة أن اجراءاته التي اتخذها ستثير القلاقل في البلاد!²⁴.

رابعاً : وجود الطبقة في المجتمع.

من الملاحظ في غرب افريقيا عموماً احتفاظ المجتمع بتقسيمات اجتماعية عائدة إلى الثقافة الشعبية حيث تعزز، وتجل بعض المهن، وتحقر، وتسخر من بعض المهن فمن المهن التي ينظر إليها بإزدراء مهن (الحدادين والدباغين والسفائين (باعة الماء) والرعاة). بينما ينظر باحترام إلى مهن التجارة والوظائف المهنية المكتسبة من التعليم الجامعي كالطب والهندسة والتعليم. وتأخذ مهن كالزراعة منزلة متوسطة. وقد يتطرف المجتمع فيصل الأمر إلى حد عدم التزاوج بين أرباب هذه المهن.

خامساً : فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة (وانتشار التعصب

القبلي):

من الملاحظات التي تسجل في كثير من دول غرب افريقيا أن مصلحة الضرائب لا يحكمها قانون يمكن أن يساهم في التنمية ففي بعض الدول كبوركينافاسوا تعتبر مصلحة الضرائب الحكومية أكبر ممول لميزانية الدولة، بينما في دولة كالنيجر تعتبر هذه الجهة من أكبر الأماكن التي تقع فيها المحاباة ونهب أموال الدولة. وخاصة في الأشياء التي تترك للأشخاص العاملين في هذه الجهة تقويم نسبة الضريبة الجمركية كالسيارات والألبسة والآلات باختلاف أنواعها، فإن نسبة الضريبة تكون عكسية مع نسبة الرشوة!. وكذلك الحال مع أبناء القبيلة الواحدة فهناك عوامل مهمة لتقليل أو تكثير مايفرض من ضرائب منها الأصول الإجتماعية والرشوة.

سادساً : تخلف وسائل الانتاج الزراعي في كثير من الدول المعنية و عدم توفر

الخبرات الكافية والمناسبة.

مازال الفلاح الافريقي في هذه الدول يستعمل الأدوات الزراعية التي استعملها أجداه، ولا زالت الحيوانات (الأبقار والجواميس، والابل) هي أهم وسائل الزراعة في إفريقيا الغربية، وقلما تجد الميكنة الزراعية التي تعمل في الحقول، ولعل أكثر ما

يستعمل من آلات هو آلات ضخ المياه في نيجيريا لرخص سعر الوقود في هذه الدولة. بينما في كثير من الدول يقوم المزارع باستخدام عائلته وأبناءه في غرس وجني والعناية بمحصوله الزراعي، وهناك ملاحظة جد مهمة وهي أن الزراعة عموماً هي فترة واحدة في السنة، حوالي أربعة أشهر وتترك الأراضي الصالحة للزراعة فترة ثمانية أشهر بوراً ومرعى لقطعان الماشية .

سابعاً : انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات) - بيع المخدرات. نظراً للزيادة السكانية الهائلة التي تتميز بها منطقة غرب افريقيا عموماً والتي تعتبر من أكبر مناطق العالم نموا في عدد السكان، فإن نتيجة ذلك زيادة مطردة في عدد الباحثين عن فرص للعمل، زيادة في المنضمين لصفوف العاطلين عن العمل، وهذا الأمر يؤدي إلى إنتشار الجريمة البسيطة أو المركبة (العصابات) وتعاطي المخدرات سواء بتناولها أو ببيعها، وخاصة في بعض الدول التي تحولت فيها البطالة إلى ظاهرة (كنيجيريا، وغانا، والسنغال) ويقابل ذلك فشل حكومي ورسمي في إحتواء مشكلة البطالة، أو ايجاد حلولاً مؤقتة أو دائمة، تخفف من حدة هذه الأزمة. ثامناً : ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي.

قد يكون هذا السبب عاماً لمجمل دول العالم الثالث، وعلى وجه الخصوص في القارة الإفريقية حيث يولد الانسان الافريقي وهو مديون (بـ 4000 دولار)²⁵. ويؤدي ذلك إلى صرف ميزانية الدولة عن مسارها الصحيح إلى خدمة فوائد هذه الديون، مما يؤدي إلى تباطؤ أو توقف عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة.

!!!

المبحث الثاني

مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي.

1- الرشوة.

فما يحوزه رجال الجمارك من جيوب المواطنين هو أكثر بكثير مما يدخل في خزانة الدولة. وما يتقاضاه رجال الشرطة على نواصي الطرق من أيدي سائقي السيارات هو أكثر بكثير مما يدخل خزانة الدولة من رسوم وغرامات المخالفات المرورية. بل إن دولة مثل نيجيريا أكثر بيوتها لا يوجد فيه عداد كهرباء حيث يقع تقدير استهلاك الكهرباء بالعين المجردة من قبل جابي رسوم استهلاك الكهرباء، وفي الكثير والغالب ما تكون قيمة الفاتورة متناسبة عكسياً مع قيمة الرشوة. فإن زادت الرشوة قلت قيمة الفاتورة، وإن قلت الرشوة زادت الفاتورة²⁶. ومثال آخر أن معظم هذه الدول يوجد فيها نظام الطرق مدفوعة الأجر - أي عند المرور من مدينة لأخرى لابد من دفع رسوم الطريق - وفي الكثير والغالب لا يقدم للشخص الصك الذي يفيد أنه دفع هذه الرسوم. وهذا يعني ببساطة أن ما تم تحصيله سيتقاسمه رجال (الجندرم) الحرس الوطني.

في مجال الاستيراد يحتكر عدد قليل من التجار استيراد أهم السلع التموينية كالأرز والسكر والزيت وغيرها من السلع الأساسية ويبدأون في توزيعها على صغار التجار، وهم وحدهم الذي يقرر قيمة مثل هذه السلع والتي يتحكم بها قانون العرض والطلب فيقع المستهلك ضحية جشع التجار وغياب رقابة الدولة.

وكذلك الحال في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة، كإصدار التراخيص المختلفة والبطاقات، والجوازات، فإن الرشوة ضرورية، وإلا سيكون مصير المعاملة

التسويق والعرفلة المؤدية للتأيأس، والاضطرار إلى اللجوء إلى الرشوة من جديد لسرعة انجاز المطلوب. بل إن الأمر وصل إلى حد المساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية، حتى أن كثيراً من هذه الدول تشترط لتقديم المساعدات إلى بعض الدول في هذه المجموعة بضرورة إشراف الدولة المقدمة للمساعدة على أوجه صرف وإنفاق هذه المساعدات.

2- اتساع التعامل بالربا.

تكاد أن تكون معظم المعاملات المالية والمصرفية في دول غرب إفريقيا قائمة على أساس الفوائد الربوية، فمعظم البنوك العاملة هي بنوك دولية أو إقليمية وقلما تجد بنك وطني فعلى سبيل المثال جمهورية النيجر فيها ثمانية بنوك عاملة وهي بنك (SONIBANK سوني) وهو بنك تونسي، وبنك التجارة الخارجية (وهو بنك ليبي) (BCN) والبنك الإسلامي للتجارة (وهو ماليزي) (BINCI) وبنك (BANK OF AFRICA أف أفريقيا) وهو بنك أمريكي، وبنك (ب، إي، آ) (BIA) وهو بنك فرنسي، و(إي، كو، بنك) (ECOBANK) وهو بنك اقليمي. ولا يوجد أي بنك وطني. وتقتصر المناشط المصرفية الوطنية على البنوك الشعبية وهي عبارة عن صناديق للتوفير، تقرض أصحاب المشاريع الصغيرة (ما دون 2000 \$)، بنسبة ربوية تصل إلى 18 %.

3- الغش.

ويتخذ الغش عدة مظاهر أهمها :

أولاً - الغش في البضائع. بتغيير تواريخ الاستهلاك.

ويقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواريخ الصلاحية، حتى أن أحد المتابعين لمثل هذه القضايا اعتبر إفريقيا عموماً أهم مكان للتخلص من السلع التي على وشك انتهاء صلاحيتها وخاصة الأطعمة المحفوظة. وأهم أماكن تصديرها هي بريطانيا وأستراليا وفرنسا وأسبانيا. وأهم الدول التي ترسل إليها هذه الأطعمة هي النيجر وتشاد

ومالي والسنغال ونيجيريا وبوركينا فاسو.

ثانياً : الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية، وتغيير أماكن

المنشأ.

وتعتبر جمهورية نيجيريا الفيدرالية الزائدة في هذا المجال، حتى أن صناعاتها المقلدة والمحاكية لماركات عالمية مشهورة في الأدوات الكهربائية وقطع غيار السيارات، والعطور والأقراص المرنة تجاوزت حدود القارة الإفريقية. وقلما تجد في أسواق غرب إفريقيا مصداقية لما تحمله الأغلفة من ماركات وعناوين منشأ.

4- الاحتكار.

وهي ظاهرة مرتبطة بنشاط السوق ومدى الحرية الاقتصادية المتوفرة وغياب الرقابة الفعالة، وتكاد تنحصر مظاهر الاحتكار في دول غرب إفريقيا على المواد الغذائية بشكل خاص كالأرز والدخن والذرة والبقول السوداني واللوبياء وهي المحاصيل التي تستخدم كقوت للسكان في تلك المنطقة. ويعود السبب في ذلك لغياب الجهات الرسمية ممثلة في الدولة لشراء محاصيل المواطنين والمزارعين وقت حصادها لعدم توفرهم على أماكن وإمكانيات لتخزينها فتتدهور أسعار الغلات إلى أبخس الأثمان فمثلاً (كيس الدخن وهو القوت الرئيس للسكان يصل سعره إلى أربع دولارات وقت الحصاد، ويرتفع بعد ذلك ليصل إلى خمس وعشرين دولار وقت شحه في السوق) وأدى هذا إلى ظهور مجموعة من التجار الذين لديهم إمكانيات جيدة لشراء وتخزين هذه المحاصيل، ثم يتحكمون في ضخ كميات محددة إلى السوق طوال العام ويحافظون بذلك على الأسعار التي يريدونها، وخاصة أن القانون السائد في تلك الدول لا يمنع ذلك. بل يعتبر ذلك جزءاً من اللعبة الاقتصادية في ظل نظام السوق المفتوح.

والمظهر الثاني لأشكال الاحتكار هو إحتكار الاستيراد أو ما يسمى (ترخيص

حصرية الاستيراد) ويلاحظ انتشار ذلك في عموم دول غرب إفريقيا حيث تخصص

تاجر واحد في استيراد احتياجات دولة كاملة من الأرز من تايلند أو الصين أو الباكستان، وتاجر آخر يحتكر استيراد الزيوت، وثالث يحتكر استيراد الذرة وهلم جرا. ومن الملاحظ هنا أن القانون لا يمنع أي تاجر من المشاركة في استيراد مثل هذه الأشياء من مصدر المنشأ، ولكن كون الأمور ترسخت لدى الشعب وأجهزة الدولة على هذا الأساس فإن أي من التجار الصغار أو الجدد لا يستطيع مزاحمة هذا الصنف من التجار، لأنه في الكثير والغالب ما يكون وزير سابق أو من حاشية رأس الدولة.

5- اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة.

إن نسبة لا بأس بها من الموظفين في دوائر الدولة، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة " يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية ". ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لاتنتهي أبداً. وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة²⁷.

6- انتشار الميسر. LONA (B) 9P.M.U

نظراً لتأثير الثقافة الاستعمارية الشديد في مجال القانون والاقتصاد والسياسة وهي من أهم مجالات الحياة اليومية تنتشر كثير من مظاهر المناشط التي يزعم أنها جزء من حملات التنشيط الاقتصادي كألعاب الميسر بأنواعها وأشكالها منها المحلية ومنها عابرة الحدود ومنها الدولية فمن الألعاب المحلية أوراق اليناصيب، واللوتو الوطني، وصلالات القمار، ومن الألعاب الدولية تلك الألعاب التي تعقد في فرنسا وتبث مباشرة عبر تلفزيونات الدول الفرانكفونية، كسباق الخيول الفرنسي اليومي، واليناصيب الفرانكفوني.

7- استغلال الدول الكبرى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الدول من أجل الاستمرار في نهب ثرواتها. فالنيجر لا تستفيد من اليورانيوم المصدر من

أراضيها إلا نسبة 34 % بينما نسبة 66 % تعود للشركات الفرنسية المحتكرة لاستخراج وتسويق خام اليورانيوم.

المبحث الثالث

نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي .

1- هجرة العقول والشباب إلى خارج بلدانها.

إن من أهم النتائج التي أسفر عنها الفساد في النشاط الاقتصادي هذا النزيف المستمر والمتواصل لخيرة أدياء وعلماء هذه البلدان حتى غدت الهجرة إلى الشمال (أوروبا وأمريكا) هو أعظم ما يتمناه المتعلم وغير المتعلم في هذه البلدان، وليس عجيبا أن نلاحظ طواير من الأطباء والمهندسين يقفون أما القنصليات الفرنسية والأمريكية والبريطانية والكندية للحصول على فيزا للعمل أو الإقامة الدائمة.

2- انعدام الثقة بالمصنوعات المحلية.

وهذه نتيجة طبيعية للثقافة السائدة في هذه البلدان حيث يقدم المصنوع فرنسيا مثلاً على أنه السلعة الأجود والأفضل والأكثر مناسبة للإنسان المتحضر، وخير مثال على ما أقول الملابس، فعلى الرغم من أن هذه المناطق تصنف من أكثر مناطق العالم حرارة طوال العام، وهذا يعني أن المناسب لها ولمناخها هو الملابس الفضفاضة إلا أن الملاحظ تهافت سكان هذه المناطق على إرتداء الملابس - البُدل - (الكوستيم) الفرنسي أو الانجليزي وجعل رباط العنق وكأن المعني في مناطق باردة تقتضي هذه الملابس

الضيقة والثقيلة غالباً.

3- زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء.

ويرجع ذلك لمنظومة القوانين والأعراف التي تسود في هذه المناطق والتي تعمل بنظام السوق المفتوح، والذي لا يضبطه ضابط، ولا يحده حد، لذلك فإن من وجد نفسه غنياً سيحافظ على هذه الصفة بكافة الوسائل.

4- وجود طبقة للمنبوذين.

والسبب في وجود هذه الطبقة متعدد الأوجه منها مظاهر الفقر المدقع المنتشرة في بعض هذه الدول، وعدم قدرة بعض الأسر على إعالة أفرادها مما يدفع الوالدين لإرسال أبنائهم للتسول، وانتشار اللقطاء، وغياب المؤسسات الوطنية التي تهتم بمثل هذه الحالات الإنسانية، وتدهور القيم الأخلاقية والدينية.

5- انتشار السرقات المقترنة بأعمال العنف.

وهذه ظاهرة تخص بعض الدول وبالتحديد نيجيريا وغانا، ولعل السبب في ذلك الأعداد الهائلة للعمال الذين يعانون من البطالة، ومظاهر الفقر المتفشية، وغياب هيبة الدولة، وتفكك وضعف وسائلها الأمنية والتي تضمن سيادة القانون، وسلامة المواطنين، فعلى سبيل المثال هناك مناطق في نيجيريا لا يمكن بحال من الأحوال السفر فيها نهراً إلا على هيئة قوافل من السيارات فما بالك بالسفر فيها ليلاً.

6- تفكك الأسر و انهيار القيم والأخلاق في المجتمع.

ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل مجتمعة من أهمها المشكل الاقتصادي، وانتشار تعاطي الخمر فمنطقة غرب إفريقيا عموماً من أكثر مناطق العالم تناولا للخمر، وخاصة الدول الفرانكفونية.

7- نتائج ذلك في الخارج :

- على المستوى الخارجي أصبحت معظم هذه الدول لا تحظى باحترام الدول والمؤسسات الدولية، بل معظمها لدية مكتب للبنك الدولي يراقب الوضع الاقتصادي
- الكاميرون، مصنفة تحت أكبر دولة منتشر فيها الفساد الإداري.
 - النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا بيساو، وجامبيا مصنفة كأفقر دول في العالم.
 - نيجيريا، مصنفة كأكبر دولة تزور فيها بطاقات المنشأ. (للصناعات المقلدة).

المبحث الرابع الحلول والمقترحات

• الإصلاح السياسي.

إن الإصلاح السياسي القائم على أسس من التنمية الاجتماعية والثقافية والسلمية المراعية لخصوصية المنطقة وأعرافها وتقاليدها سيؤدي حتماً إلى القضاء على كثير من مظاهر الفساد المستشرية في دول هذه المنطقة، وقد خطت المنطقة عموماً خطوات ذات شأن في هذا الإطار وخير مثال على ذلك التداول السلمي على السلطة بين حزب الرئيس المالي السابق (السيد ألفا عمر كونكري) وحزب المعارضة الذي شكل الحكومة الحالية في هذه الدولة، ومثال آخر يؤكد هذا البعد المتنامي في غرب القارة ما وقع العام الفارط في جمهورية السنغال حيث فاز المعارض وهو الرئيس الحالي (السيد عبد الله واد) على الرئيس السنغالي في حينه والذي كان متقلداً للأمور منذ أكثر من عشرين عاماً وهو السيد (عبدو ضيوف الرئيس الحالي لمنظمة الفرائكفونية) ومثال ثالث لهذا التيار الإصلاحية في المجال السياسي هو تنازل العسكر - بقيادة الكولونيل (ممن ونكي) - عن الحكم لحكومة مدنية وطنية منتخبة بإشراف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في جمهورية النيجر وهي الحكومة الحالية برئاسة (السيد ممن طنجة). ومما لا شك فيه أن مثل هذا التطور الدراماتيكي في دول ذات عرقيات مختلفة وبهذه المواصفات التي أقل ما يقال عنها أنها مرضية لتداول أعلى السلطات

فيها أدى إلى زيادة كبيرة في ثقة المستثمرين كما رفع الحذر المفروض على هذه الدول من قبل المنظمات الدولية التي تقوم ببرامج التنمية والإقراض طويلة الأجل كالبنك الدولي والمنظمات الانسانية والتنمية التابعة للأمم المتحدة²⁸.

وإن المتتبع لما أنجز في بعض هذه الدول خلال الأعوام الثلاثة الماضية والتي شهدت هبوب قوي لرياح الديمقراطية وتتحى عدد من قادة هذه الدول سواء من خلال صناديق الانتخابات أو بالوفاة أو بأي أسباب أخرى، ليحدوه الأمل في أن تأخذ هذه الدول طريقها الصحيح والسليم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يحتاج إلى جملة من الاجراءات التي ستندعم هذا التوجه وخاصة أن أهم ماتملكه هذه الدول من ثروات هو الانسان. ويمكن أن نجمل هذه الاجراءات فيما يلي:

- بناء مؤسسات اجتماعية تهتم بشؤون أصحاب الاحتياجات، وذو الحالات الاجتماعية الخاصة كدور الايتام والمنبوذين، والمعاقين. وتدريبهم على مهن تناسب وضعهم الصحي والاجتماعي.
- منع محلات بيع الخمر ونوادي القمار والميسر التي تؤدي إلي تفكيك الأسر، واستمرار معاناة العائلات، وتوجد المكان المناسب والأرضية الجيدة لتكاثر العصابات ومدمني المخدرات.
- المراقبة الدقيقة من قبل هيئات دولية لأوجه الصرف العام. وذلك من خلال تدريب عدد من أبناء البلاد للقيام بأعمال الادارة الجيدة وتشكيل لجان من الدول المقرضة تقوم بالتدقيق في الحسابات الحكومية، وملاحظة ومتابعة أوجه الانفاق العام، ومحاسبة المسؤولين عن إهدار ثروات الشعوب، حتى يتم تشكيل رقابة وطنية يمكن أن تقوم بهذا الواجب الوطني.
- تفعيل القضاء الوطني من خلال سن مجموعة من القوانين والنظم التي تضمن حرية القضاء ونزاهته كما تضمن للقاضي الأمن الشخصي والعائلي، وعدم

التأثير على الأحكام الصادرة في المحاكم، ومحاربة مظاهر الرشوة والمحسوبية داخل القضاء وخارجه.

- مراقبة مظاهر النشاط الاقتصادي (الأسواق والمصانع) وإيجاد حلول سريعة وجذرية لمعوقات هذا النشاط. وتسهيل دخول المستثمرين، وإيجاد منظومة معلوماتية تسهل على المستثمرين الوطنيين والأجانب الوقت والمال في معرفة أوجه النشاط الاقتصادي الممكن أن يمارس في كل بلد، وهذا يتطلب تحسين وسائل الدعاية الاقتصادية والاستثمارية لكل دولة وإيصال هذه المعلومات بصورة صحيحة وموثقة لمراكز الاستثمار الدولية.

- محاربة أوجه الفساد المنتشرة في الدوائر الحكومية، وخاصة المؤسسات الحكومية التي تساهم في تفعيل أو تثبيط العمل الاقتصادي كمصلحة الضرائب والجمارك، إدارات الموانئ البحرية والبرية والجوية، وتفعيل هذه الإدارات من خلال إدخال وسائل الإدارة الحديثة وترقية وتدريب موظفيها على مسايرة الانجازات في مجال اختصاصها في الدول المتقدمة.

- اصلاح البنى التحتية (طرق، كهرباء، مياه) واصلاح وسائل الري وتنظيمها، وبناء السدود على الأنهار وشق القنوات الفرعية لايصال الماء إلى أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، وإقامة الجسور والطرق المعبدة لتسهيل عملية التواصل بين أقاليم القطر الواحد وبين الدول المتجاورة.

- مراقبة الأسعار (Price Control)، وذلك من خلال إنشاء لجان وطنية متخصصة تراقب أسعار السلع الأساسية المتداولة في الأسواق، وعدم ترك الأمر لقوانين السوق، وجشع التجار. بالإضافة إلى تأسيس لجنة وطنية للمقاييس ومراقبة الجودة والصلاحية ومحاربة كافة مظاهر التزوير في بطاقات المنشأ والصناعات

المقدمة.

- تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجور بسلم التضخم المالي وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية، ودفع هذه الأجور في موعدها المحدد، وليس كما هو واقع في بعض هذه الدول والتي ربما تأخرت رواتب موظفيها أحياناً خمسة إلى ثمانية شهور. مما سيبطل حجة هؤلاء في قبولهم للرشاوي أو تقاعسهم عن العمل أو إعتدائهم على المال العام بالاختلاس والسرقة.

استبيان

أجب بنعم أو لا :

- تعتبر الرشوة والمحسوبية وعدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب من أسباب عرقلة التنمية الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد في بلدك (نعم - 83 %)، (لا - 14 %) لا إجابة (3 %).
- السرقة من المال العام ممارسة و مبررة ومستساغة في بلدك (نعم - 52 %)، (لا - 27 %) لا إجابة (21 %).
- ينظر للمستفيد من المال العام في بلدك (باحترام - 41 %)، (بإزدراء - 29 %) (بلا مبالاة 23 %) (لا رأي لي 7 %).
- تقوم الحكومة (وإداراتها المتخصصة) بواجباتها على خير وجه في النواحي الاقتصادية. (نعم - 11 %)، (لا - 71 %) لا إجابة (18 %).
- تعتبر الأزمة الاقتصادية وضعف المرتبات هي أكبر مشكلة تعاني منها في بلدك. (نعم - 94 %)، (لا - 1 %) لا إجابة (5 %).
- الحلول المناسبة في رأيك لمشاكل الفساد الاقتصادي في بلدك تتطلب تغييرا سياسيا (نعم - 87 %)، (لا - 6 %) لا إجابة (7 %).
- أسباب الفقر في بلدك ترجع لعوامل :
 - سياسية : (نعم - 65 %)، (لا - 27 %) لا إجابة (8 %).

- اقتصادية : (نعم - 92 %)، (لا - 5 %) لا إجابة (3 %).
- إدارية : (نعم - 73 %)، (لا - 11 %) لا إجابة (16 %).
- خارجية : (نعم - 3 %)، (لا - 76 %) لا إجابة (21 %).
- أسباب الهجرة إلى الخارج في بلدك :
- البحث عن الحياة الكريمة (فرص العمل) (69 %) .
- الظلم السياسي والاجتماعي. (14 %)
- أسباب أخرى. (17 %)

الهوامش

1. كوني صوالو - وضعية اللغة العربية في كوت ديفوار. بحث تخرج عام 1997 / 96 م
ص 13 نقلاً عن : KASSE Simon Qeographi cours 3 eme edition.
2. موسوعة المثقف المسلم. العالم الإسلامي اليوم. محمود شاكر. دار الصحوة بالقاهرة،
ص 64، ط1. 1405هـ. 1985 م
3. - تبلغ المسافة بين (نيامي) عاصمة جمهورية النيجر، مقر الجامعة الإسلامية بالنيجر
خمسة وأربعين كيلو متر، يمر الطريق بينهما محاذياً لنهر النيجر تماماً، ورغم ذلك
لا تكاد تجد حقولاً زراعية ذات شأن، ولا تشاهد إلا قطعان الأبقار تجتاح المنطقة طلباً
للماء.
4. memorial De LA Cote. Divoire. Henriette Diabate 2 edition Tome jmi
Abidjan 1987.
5. مقدمة في التنمية الاقتصادية. والتر ايلكان، ترجمة د. محمد عزيز، ص 6. منشورات
جامعة قاريونس. 1983 م
6. .64. The New Encyclopedia. p. 264.
- 8- النيجر اليوم. سلسلة كتب تصدر عن دار (جون أفريك) ص 5. ط3. 1988 م
- 9- LE LAROUSSE DE POCHE 2000. bag 919.
- 10 - جغرافية العالم الإسلامي. ص 201

- 11 - Histoire Geographie C. M. M inistere de l Education Nationale et de La Formation de ABaSE (R. C 1) P.112.
- 12 - كوناتي سالييف. (القاديانية - الأحمدية - وحركتها في ساحل العاج، بحث تخرج) 1998 - 1999. ص 1.
- 13 . الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج2، رمضان 1405 هـ يونيو 1985م، ص 258 وما بعدها.
- 13 - المرجع السابق. ص 261.
- 14 - The New Encyclopedia. p.256 .
- 16- المصدر السابق. ص 258.
- 16 - المصدر السابق. ص 258.
- 17 - الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج2، رمضان 1405 هـ يونيو 1985م، ص 306 وما بعدها.
- 18 - المصدر السابق بتصريف يسير. ص 321.
- 19 - The New Encyclopedia. p.261 .
- 21 - راجع. ص 215 بتصريف من كتاب. (P. JONTNOTOE (FLASHES SUR LE MONDE)
- 22 - يتناقض الأستاذ في المدارس الابتدائية والذي يحمل الليسانس ما يقارب مائة دولار شهرياً.
- 23 - مجلة رسالة الجهاد. العدد 97 لعام 1991 م ص " 8 " بتصريف.
- 24 - ينظر : أثر الرقابة الفعالة في تحسين ظروف العمل بغينيا. محمد سيكو كروما. بحث مرقون، المعهد العالي لتكوين الأساتذة. الجامعة الإسلامية بالنيجر. ص 15.
- 25 - المصدر السابق.
- 25 - الرئيس نلسون مانديلا في خطابة أمام الدورة العادية لجمعية الأمم المتحدة 1997 م
- 27 - ملاحظتي الشخصية من خلال اقامتي عدة شهور في مدينة سوكوتو بشمال نيجيريا. حيث استأجرت في هذه المدة ثلاثة بيوت ولم يكن في أيهن عداد كهربائي. ولما سألت عن السبب أخبرت أن الناس قد أجمعوا على رفض تركيب هذه العدادات.

- 28 - ينظر : ظاهرة الاختلاس في المشاريع الوطنية بالكامبيرون. سعيد بيا ،كلية الشريعة والدراسات الاسلامية . الجامعة الاسلامية بالنيجر. ص 3.
- 29 - البنك الدولي، التقرير السنوي. ص38. 1999 م. مطابع الأهرام التجارية. قليب، مصر.

قائمة المراجع والمصادر

- 1) البنك الدولي، التقرير السنوي. 1999 م. مطابع الأهرام التجارية. قليب، مصر.
- 2) أثر الرقابة الفعالة في تحسين ظروف العمل بغينيا. محمد سيكو كروما. بحث مرقون، المعهد العالي لتكوين الأساتذة. الجامعة الاسلامية بالنيجر. ص 15.
- 3) الأحمدية - وحركتها في ساحل كوناتي سالييف. القاديانية -، بحث تخرج) 1998 - 1999 بحث مرقون.
- 4) الأقليات المسلمة في إفريقيا. سيد عبد المجيد بكر، سلسلة دعوة الحق، السنة الرابعة. ج2، رمضان 1405هـ يونيو 1985م، ص 258 وما بعدها.
- 5) ظاهرة الاختلاس في المشاريع الوطنية بالكامبيرون. سعيد بيا ،كلية الشريعة والدراسات الاسلامية . الجامعة الاسلامية بالنيجر. بحث مرقون.
- 6) موسوعة المثقف المسلم. العالم الإسلامي اليوم. محمود شاكر. دار الصحوة بالقاهرة، ص 64، ط1. 1405هـ. 1985 م
- 7) مقدمة في التنمية الاقتصادية. والتر ايلكان، ترجمة د. محمد عزيز، ص 6. منشورات جامعة قاريونس. 1983 م
- 8) مجلة رسالة الجهاد. العدد 97 لعام 1991.

- (9) النيجر اليوم. سلسلة كتب تصدر عن دار (جون أفريك) ص5. ط3. 1988 م
(10) وضعية اللغة العربية في كوت ديفوار. كوني صوالو - بحث تخرج عام
1997 / 96 م ص 13.

المصادر باللغة الأجنبية :

- 1- The New Encyclopedia.
- 2- Histoire Geographie C. 2- M. M inistere de l Education Nationale et de La Formation de ABaSE) R. C 1(P.112
- 3- memorial De LA Cote. Divoire. 3- Henriette Diabate 2 edition Tome)1(jmi Abidjan 1987.